

دعوه لإلغاء طريقة الجرد الدوري في المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم

أ.د. عبد الناصر نور و د. ظاهر القشي

جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا - الأردن

د. جهاد قرايش

جامعة القصيم - كلية الاقتصاد والادارة - المملكة العربية السعودية

Copy Rights

ملخص الدراسة

هدفت هذه الدراسة الى الدعوة الى الغاء طريقة الجرد الدوري للمخزون من جميع المؤسسات بشكل عام ومن المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم بشكل خاص، وذلك بالاستناد على اراء اصحاب الاختصاص وتداول الفكرة معهم من خلال بعض منتديات المحاسبة المتخصصة عبر شبكة الانترنت. وقد توصلت الدراسة الى عدد من النتائج يمكن تلخيص اهمها:

١ - جان اهم الاسباب التي دعت هذا النوع من المؤسسات الى استخدام طريقة الجرد الدوري طبيعة السلعة التي تتاجر بها، واعتماد اغلبها على انظمة محاسبية يدوية، وتدخل اصحابها المباشر، ومقاومة التغيير من قبل بعض الجهات الادارية.

٢ - اعتبار طريقة الجرد الدوري مخالفة للاطار النظري

٣ - ادراك الطاقم المالي العامل بالمؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم التي تستخدم الجرد الدوري لاهمية ضرورة استخدام طريقة الجرد المستمر

٤ - ادراك الطاقم المالي العامل بالمؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم التي تستخدم الجرد الدوري مخاطر هذه الطريقة

٥ - وجود عدد من المعوقات تحول حالياً دون استخدام الجرد المستمر تلخصت بعدم دراية ادارة المؤسسات واصحابها باهمية هذه الطريقة، وتدخل اصحاب الشركة بالادارة، وعدم استعداد اصحاب الشركة لشراء برامج محاسبية

وقد خلصت الدراسة الى عدد من التوصيات كان على رأسها الدعوة نحو الغاء طريقة الجرد الدوري والزام الشركات جميعها باستخدام الجرد المستمر، مع اعطاء توصيات بضرورة تثقيف كل من اصحاب المؤسسات واداراتها بضرورة حوسبة أنظمتها وتطبيق الجرد المستمر ومساهمته في رفع سوية مؤسساتهم.

ABSTRACT

This study aimed to call for cancellation of periodic inventory method system in all the institutions in general, and small and medium-sized enterprises in particular, based on the opinions of the specialist collected via specialized accounting forums across the Internet.

The study found a number of results, which can be summarized as follows:

1. The most important reasons for this type of institutions to use the inventory method of periodic nature are type of commodity trading, adoption of manual accounting systems, owner's direct intervention, and resistance to change by some of the administrative bodies.
2. Periodic inventory in a way is contrary to the conceptual framework.
3. All financial staff is aware of the importance of using perpetual inventory system.
4. All financial staff is aware of the risks of using periodic inventory system.
5. The presence of a number of obstacles prevent using perpetual system such as, Lack of awareness of the management and owners of importance of this method, intervention of the owners, and the unwillingness of owners to buy accounting software's.

أولاً: الإطار العام

المقدمة:

من المتعارف عليه في الشركات التجارية التي تستند في اعمالها على الشراء واعداد البيع وبغض النظر ان كانت مؤسسات كبيرة او متوسطة او حتى صغيرة الحجم، بأن المخزون السلعي ورقابته يعد من الامور الحساسة جدا، وخصوصا ان كانت السلع التي تتاجر بها ذات طبيعه متعددة الانواع ومرتدية التكلفة. وقد تنبه الباحثون لموضوع يعتقدون بأنه على درجة عالية من الاهمية، فالشركات ومنذ عقود تستخدم اما طريقة الجرد الدوري او الجرد المستمر في تسجيل قيودها المحاسبية الخاصة بالعمليات المتعلقة بمخزونها السلعي، وتبادر لذهنيهما تساؤل مفاده: لماذا هناك طريقتان وليس طريقة واحدة؟ اي هذه الطرق اصح؟ ما المعوقات التي تحول دون توحيدها؟

لقد قام الباحثون من خلال هذا البحث المتواضع على الاطلاع على طرق جرد المخزون، واي متعلقات بهذا الموضوع وخصوصا معايير المحاسبة الدولية ومن ثم حاولوا اجابة اسئلة البحث الرئيسية اعلاه، وذلك من اقتناعهم الكامل بضرورة الغاء طريقة الجرد الدوري والتمسك بطريقة الجرد المستمر، والزام الشركات بذلك من خلال معايير المحاسبة الدولية.

ونظرا كون احد الباحثين مالكا لمنندى محاسبي متخصص عبر شبكة الانترنت (منندى فردوس المرحوم الاستاذ الدكتور نعيم دهمش) (www.alqashi.hooxs.com) والذي تم انشاءه تخليدا لذكرى استاذ الاستاذ الدكتور نعيم دهمش رحمه الله، ومالكا لقسم المدارس الالكترونية بمنندى دليل المحاسبين (<http://www.jps-dir.com/Forum/default.asp?C=7>) ومالكا لقسم في منندى اساتذة الجامعات في منندى محاسبة دوت نت

(<http://infotechaccountants.com/forums/forumdisplay.php?f=78>) فقد سبق وطرح موضوع هذا البحث على اعضاء تلك المننديات وخصوصا انهم من المحاسبين المتخصصين واساتذة الجامعات وحاملي الشهادات المهنية، وقد لاقت دعوته لالغاء الجرد الدوري ترحيبا من اغليبيتهم. وقد قام الباحثون من خلال هذا البحث وبالاستناد على النقاشات التي درت بمننديات المحاسبة عبر شبكة الانترنت والاستبانة التي وزعت على اعضائها المتخصصين، بتبرير دعوهم نحو الغاء طريقة الجرد الدوري وخصوصا بالمؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم.

أهداف البحث

يمكن تلخيص اهداف البحث وببساطة بالنقاط التالية:

- ١ - الاطلاع على مفهومي الجرد الدوري والجرد المستمر، ومعرفة ايهم افضل للاتباع، وما الاسباب الكامنه حول عدم توحيد الطريقة، وخصوصا في المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم.
- ٢ - استسقاء اراء اصحاب الاختصاص بهذا الموضوع من خلال تداول فكرة البحث معهم عبر المنتديات المحاسبية المتخصصة على شبكة الانترنت.
- ٣ - الدعوه نحو الغاء طريقة الجرد الدوري، واعتماد طريقة الجرد المستمر.
- ٤ - الخروج بالنتائج والتوصيات الملائمة.

أهمية البحث

تنبع اهمية البحث من اهمية المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم من جهة، ومن اهمية طريقة جرد المخزون السلعي من جهة اخرى، حيث ان المخزون وخاصة في الشركات التي تتاجر بشراء السلع واعادة بيعها يكون على درجة عالية من الحساسية وخصوصا ان كان نوعه من تلك السلع المتعددة الانواع وقليلة التكلفة حيث لا يحتمل فقد اي جزء منه نتيجة لضائقة هامش الربح، وبالتالي فان الرقابه عليه يجب ان تكون حثيثة مع الاخذ بعين الاعتبار محدد التكلفة والمنفعة.

فان استطاع هذا البحث باقناع المؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم باعتماد طريقة الجرد المستمر والتخلي عن طريقة الجرد الدوري ضمن محدد التكلفة والمنفعة فقد يساهم بتقوية نظام الرقابة على المخزون وبالتالي جعل البنية التحتية للمؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم بنية متينة والمساهمة بشكل فاعل في تقوية دور هذا النوع من المؤسسات في الاقتصاد المحلي والدور المهم الذي تؤديه فيه من حل مشكلة البطالة والحد من مشكلة الفقر.

مشكلة البحث

تنصب المشكلة الرئيسية في هذا البحث على سؤال رئيسي مفاده: هل تستطيع الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم الاستجابة الى دعوة الغاء طريقة الجرد الدوري واستخدام طريقة الجرد المستمر. ويمكن صياغة هذا السؤال الرئيسي من خلال الاسئلة الفرعية التالية:

- ١ - هل الطاقم المالي العامل بالمؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم التي تستخدم طريقة الجرد الدوري مدرك لاهمية طريقة الجرد المستمر؟
- ٢ - هل الطاقم المالي العامل بالمؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم التي تستخدم طريقة الجرد الدوري متتبه لمخاطر استخدام طريقة الجرد الدوري المعمول بها حاليا؟

٣ - هل هناك معوقات امام المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم تحول دون تطبيق طريقة الجرد المستمر والتخلي عن طريقة الجرد الدوري؟

فرضيات البحث

يمكن صياغة فرضيات البحث المستقاه من مشكلة البحث بالتالي:

- ١ -الفرضية الاولى: الطاقم المالي العامل بالشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم والتي تستخدم طريقة الجرد الدوري مدرك أهمية الجرد المستمر
- ٢ -الفرضية الثانية: الطاقم المالي العامل بالمؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم التي تستخدم طريقة الجرد الدوري متتبه لمخاطر استخدام طريقة الجرد الدوري المعمول بها حاليا
- ٣ -الفرضية الثالثة: يوجد هناك معوقات امام المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم تحول دون تمكنها من تطبيق طريقة الجرد المستمر

ثانياً: المخزون، وطريقة الجرد المستمر وطريقة الجرد الدوي

قبل المضي بالقاء الضوء على طريقتي الجرد الدوري والمستمر ينوه الباحثون بأن معايير المحاسبة الدولية لم تشر لاي من هذه الطرق ضمن اي معيار ولم تجعل اي منها خيار او الزاماً لتطبيقه، فقد اشار معيار المحاسبه الدولي رقم 2 ووضح هدفه بالتالي:

"الهدف من هذا المعيار هو وصف المعالجة المحاسبية للمخزون تحت نظام التكلفة التاريخية. ان المسألة الرئيسية في محاسبة المخزون هي مبلغ التكلفة الذي يجب ان يعترف به كأصل ويدرج في الميزانية العمومية ويرحل حتى يتم الاعتراف بالايادات المرتبطة به. ويوفر هذا المعيار ارشادات عملية لتحديد التكلفة والاعتراف اللاحق به كمصروف. بما في ذلك اي تخفيض إلى صافي القيمة القابلة للتحقق. كما يوفر ايضا ارشادات عن صيغ التكلفة المستخدمة لتحميل التكاليف للمخزون" (المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية 2003، معيار المحاسبة الدولي رقم (2) ص 2-3).

ويستند الباحثون نقاشهم على الفقرتين التاليتين اللاتي وردتا بمعيار رقم 2:

الفقرة الاولى: يتضمن المخزون البضاعة المشتراة والمحتفظ بها لغرض البيع وتشمل، على سبيل المثال المخزون التي يشتريها تاجر التجزئة ويحتفظ بها لغرض البيع، أو الأراضي والممتلكات الأخرى التي يحتفظ بها لغرض البيع، كما يتضمن المخزون البضاعة تامة الصنع، بضاعة تحت التشغيل والمواد واللوازم المنتظر استخدامها في الإنتاج. في حالة منشآت الخدمات يتمثل المخزون في تكاليف الخدمة، حسب الفقرة 16 أدناه، والتي لم تحدد المنشأة، الإيراد المتعلق بها (انظر المعيار المحاسبي الدولي الثامن عشر) (المرجع السابق، ص 2-4، البند رقم 5).

الفقرة الثانية: الاعتراف بالمخزون كمصروف: عند بيع المخزون فإن القيمة المدرجة للمخزون تعتبر مصروفاً في الفترة التي يتحقق خلالها الإيراد المتعلق به، إن تخفيض قيمة المخزون لصافي القيمة التحصيلية، وكافة خسائر المخزون تعتبر مصاريفاً تخص الفترة التي حدث خلالها التخفيض أو الخسارة، أما بالنسبة لإلغاء أي تخفيض نشأ عن زيادة في صافي القيمة التحصيلية فيجب الاعتراف به كتخفيض لمبلغ المخزون المعترف به كمصروف في الفترة التي حصل فيها الإلغاء. ينتج عن إجراء الاعتراف بالتكلفة المدرجة للمخزون المباع كمصروف، مقابلة التكاليف بالإيرادات (المرجع سابق، ص 2-10 بند رقم 31).

قبل المضي بنقاش الجدل القائم حول الجرد المستمر والجرد الدوري بالضرورة التعرف على مفهوم كل منهما والذي يمكن تلخيصه بالتالي:

نظام الجرد المستمر، ونظام الجرد الدوري (Kieso & others, Page 370):

نظام الجرد المستمر:

- في ظل هذا النظام يتم تسجيل تغيرات المخزون في حساب المخزون بصفة مستمرة. حيث تسجل كل المشتريات والمبيعات مباشرة في حساب المخزون عند حدوثها. وتتمثل ملامح النظام هذا فيما يلي:
- ١ - يتم تسجيل المشتريات بالجانب المدين لحساب المخزون بدل الجانب المدين لحساب المشتريات.
 - ٢ - تسجيل مصروفات نقل المشتريات، المردودات والمسموحات والخصومات في حساب المخزون بدل من تسجيلها في حسابات مستقلة.
 - ٣ - يعترف بتكلفة البضاعة المباعة لكل عملية بيع على حده عن طريق التسجيل بالجانب المدين من حساب تكلفة البضاعة المباعة والجانب الدائن من حساب المخزون.
 - ٤ - يمثل حساب المخزون حساب مراقبة يدعمه استاذ فرعي لسجلات المخزون الفردية

نظام الجرد الدوري:

في ظل نظام الجرد الدوري، يتم تحديد كمية المخزون بصفة دورية فقط. ويتم تسجيل عملية اقتناء المخزون خلال الفترة المحاسبية بالجانب المدين من حساب المشتريات. وتضاف جملة حساب المشتريات في نهاية الفترة المحاسبية الى تكلفة مخزون اول الفترة لتحديد التكلفة الاجمالية للبضاعة المتاحة للبيع خلال الفترة. وي طرح مخزون آخر الفترة من تكلفة البضاعة المتاحة للبيع لحساب تكلفة البضاعة المباعة.

تعليق الباحثين:

قبل ان يبدي الباحثون تعليقهم، يودوا ان يشيروا للاسباب التي دعت الشركات لاستخدام طريقة الجرد الدوري، رغم عيوبها الكثيرة، والتي يمكن تلخيصها بمحدد التكلفة والمنفعة، فقد كان بالسابق من الاستحالة على الشركات وخصوصا الصغيرة ومتوسطة الحجم من تحمل تكلفة تطبيق طريقة الجرد المستمر، حيث ان تكلفة الطريقة اعلى من منفعتها.

ومن يتمعن بالمستوى الثالث للطار النظري للمحاسبة (مفاهيم القياس والاعتراف) يجد بانه يجب على الشركات الالتزام التام بفروض ومبادئ المحاسبة، ويمكن تجاوز بعضها او اختيار طرق مغايرة في حالة وجود محدد يحول دون ذلك. وقد اختارت الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم وخصوصا التي تتاجر ببضاعة متعددة الاصناف وهامش ربحا ضئيلا استخدام طريقة الجرد الدوري، لان عملية تسجيل المخزون وفقا لطريقة الجرد المستمر مكلفة وليس من المعقول عند شراء او بيع سلعه بسيطة ادخالها واخراجها لحساب المخزون، حيث ان تكلفة الطاقم الاداري ليقوم بذلك سيكون اعلى من هامش الربح.

ما يود الباحثون الاشارة له، ان السبب الذي دعى تلك المؤسسات لاستخدام الجرد الدوري كان مبررا فيما سبق، ولكن ان استطعنا ان نتجاوز محدد التكلفة والمنفعة، فاعتقد ان المبرر سوف ينتهي، وبالسابق في ظل النظام المحاسبي اليدوي، كان من الصعب استخدام الجرد المستمر، ولكن الان وفي ظل البرمجيات المحاسبية المتعدده، وضمن تكلفتها البسيطة تستطيع كل الشركات وبغض النظر عن حجمها استخدام طريقة الجرد المستمر.

يعتقد الباحثون بأنه أن الاوان لالغاء طريقة الجرد الدوري، بل ومنع استخدامها ان امكن ذلك، فهذه الطريقة لا تتماشى مع مفاهيم المحاسبة، وسوف يوضح الباحثون ذلك في نتائجهم وتوصياتهم في نهاية البحث لتفادي عدم التكرار.

ثالثاً: الجانب العملي

لقد قام الباحثون بتوزيع الاستبانة المتعلقة بفرضيات البحث على بعض اعضاء المنتديات المحاسبية من خلال بريدهم الالكتروني، وقد تم انتقائهم على اساس انهم محاسبين يعملون في شركات مختلفة، وعلى اساس ان تلك الشركات التي يعملون بها لا تزال تستخدم طريقة الجرد الدوري، وقد تم توزيع 40 استبانة وتم استعادة 24 استبانة فقط، وفيما يلي تحليل بيانات تلك الاستبانات:

تحليل البيانات الديموغرافية

جدول رقم (1)

جدول توزيع العينة حسب نوع المؤسسات التي يعملون فيها

المعدل	التكرار	الفئة العمرية
4 %	1	مساهمة
42%	10	فردية
46%	11	تضامنية
8%	2	حكومية غير هادفة للربح
100%	24	المجموع

ويظهر من خلال الجدول رقم (1) أن المجيبين الذين يعملون في مؤسسات مساهمة بلغ عددهم 1 بنسبة 4% وعدد المجيبين الذين يعملون بمؤسسات فردية بلغ 10 اي بنسبة 42% وعدد المجيبين الذين يعملون في مؤسسات تضامنية بلغ عددهم 11 اي بنسبة 46% وعدد المجيبين الذين يعملون في مؤسسات حكومية غير هادفة للربح بلغ عددهم 2 اي ما نسبته 8%.

جدول رقم (2)

جدول توزيع العينة حسب طبيعة العمل

المعدل	التكرار	الفئة
33%	8	مدير مالي
46%	11	رئيس محاسبين
13%	3	محاسب
8%	2	كاتب حسابات
100%	24	المجموع

يظهر من خلال الجدول رقم (2) أن المجيبين المدراء الماليين عددهم 8 ويشكلون ما نسبته 33.3% ومن هم بمركز رئيس محاسبين عددهم 11 ويشكلون ما نسبته 45.8% ومن هم يعملون كمحاسب عددهم 3 ويشكلون ما نسبته 12.5% ومن يعملون ككاتب حسابات عددهم 2 ويشكلون ما نسبته 8.3%. ونلاحظ مما سبق أن عينة الدراسة في أغلبها ممن يحتلون مركز وظيفي جيد، أي من لديهم اطلاع ودراية جيدة على الحسابات.

جدول رقم (3)

جدول توزيع العينة حسب الشهادة العلمية

الفئة	التكرار	المعدل
دبلوم	6	25%
بكالوريوس	15	62.5%
ماجستير	3	12.5%
المجموع	24	100%

ويظهر من خلال الجدول رقم (3) أن المجيبين من حملة الدبلوم عددهم 6 ويشكلون ما نسبته 25% وأن المجيبين من حملة البكالوريوس عددهم 15 ويشكلون ما نسبته 62.5% وأن المجيبين من حملة الماجستير عددهم 3 ويشكلون ما نسبته 12.5% .

جدول رقم (4)

جدول توزيع العينة حسب الخبرة

الفئة	التكرار	المعدل
2--5	4	17%
6--10	5	20.5%
11--15	5	20.5%
16--20	6	25%
20 فما فوق	4	17%
المجموع	24	100%

ويظهر من خلال الجدول رقم (4) أن عدد المجيبين الذين تتراوح خبرتهم بين 2-5 سنوات عددهم 4 ويشكلون ما نسبته 16.6% والمجيبين الذين تتراوح خبرتهم ما بين 6-10 سنوات عددهم 5 ويشكلون ما نسبته 20.8% والمجيبين الذين تتراوح خبرتهم ما بين 11-15 سنة عددهم 5 ويشكلون ما نسبته 20.8% أما من تتراوح خبرتهم ما بين 16-20 سنة عددهم 6 ويشكلون ما نسبته 25% أما من تزيد خبرتهم عن 20 سنة عددهم 4 ويشكلون ما نسبته 16.6% وتعتبر هذه المؤشرات جيدة نظرا لتوفر الخبرات الكافية والمعرفة اللازمة لدى المجيبين.

عرض وتحليل و مناقشة فرضيات البحث:

الجدول رقم (5) تحليل الفرضية الاولى

الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير بشدة موافق	الوسط	معياري
1- ان استخدام الجرد المستمر افضل من الجرد الدوري	9 38%	13 54%	2 8%			4.291	0.624
2- استخدام الجرد المستمر يساهم في جعل النظام المحاسبي اكثر كفاءة من الجرد الدوري	3 13%	13 54%	4 17%	4 17%		3.625	0.923
3- في حالة استخدام الجرد المستمر فان ذلك يساهم في تقليل الاخطاء التي ترتكب في الجرد الدوري.	6 25%	9 38%	5 21%	3 13%	1 4%	3.666	1.1293
4- ان استخدام الجرد المستمر يعزز من كفاءة السيطرة على المخزون.	1 4%	12 50%	5 21%	6 25%		3.333	0.916
5- لديكم الرغبة والقدرة الشخصية على تطبيق الجرد المستمر .	6 25%	16 67%	2 8%			4.167	0.564
6- لدى ادارة الشركة بشكل عام القدرة على تطبيق الجرد المستمر	4 17%	13 54%	5 21%	2 8%		3.971	0.832
المجموع						3.891	

الفرضية الاولى:

الطاقم المالي العامل بالشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم والتي تستخدم طريقة الجرد الدوري مدرك أهمية الجرد المستمر

بالاطلاع على فقرات الفرضية الاولى الموجوده بالجدول رقم (5) نجد ما يلي:

- ف1: ان استخدام الجرد المستمر افضل من الجرد الدوري حققت هذه الفقرة قبولاً

كبيراً بمتوسط بلغ 4.291 وانحراف معياري 0.624 حيث اقر اعضاء عينة الدراسة

ان استخدام الجرد المستمر افضل من الجرد الدوري.

- ف2: استخدام الجرد المستمر يساهم في جعل النظام المحاسبي اكثر كفاءة من الجرد الدوري : حققت هذه الفقرة قبولاً جيداً بمتوسط بلغ 3.625 وانحراف معياري 0.923.
- ف3: في حالة استخدام الجرد المستمر فان ذلك يساهم في تقليل الاخطاء التي ترتكب في الجرد الدوري : حققت هذه الفقرة قبولاً جيداً بمتوسط بلغ 3.666 وانحراف معياري 1.1293.
- ف4: ان استخدام الجرد المستمر يعزز من كفاءة السيطرة على المخزون : حققت هذه الفقرة قبولاً مقبولاً بمتوسط بلغ 3.333 وانحراف معياري 0.916.
- ف5: لديكم الرغبة والقدرة الشخصية على تطبيق الجرد المستمر : حققت هذه الفقرة قبولاً كبيراً بمتوسط بلغ 4.167 وانحراف معياري 0.564.
- ف6: لدى ادارة الشركة بشكل عام القدرة على تطبيق الجرد المستمر : حققت هذه الفقرة قبولاً كبيراً بمتوسط بلغ 3.971 وانحراف معياري 0.832.
- وبما ان المتوسط العام لجميع فقرات الفرضية الاولى بلغ 3.891 فيمكن قبول الفرضية والموافقة على الطاقم المالي العامل بالشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم والتي تستخدم طريقة الجرد الدوري مدرك أهمية الجرد المستمر

الجدول رقم (6) تحليل الفرضية الثانية

السؤال	بشدة موافق	موافق	محايد	غير موافق	غير بشدة موافق	الوسط	انحراف معياري	
7- في ظل استخدام الجرد الدوري يكون هناك مخاطر متمثلة بفقدان المخزون دون معرفة ذلك بالوقت المناسب	3 13%	15 63%	2 8%	4 17%		3.708	0.907	
8- في ظل استخدام الجرد الدوري يكون هناك عيب في الجرد الفعلي عند نهاية الفترة المحاسبية.	2 8%	14 58%	3 13%	4 17%	1 4%	3.5	1.021	
9- عدم وجود سجلات محاسبية مفصلة في ظل الجرد الدوري يجعل متابعة المخزون امر صعب	2 8%	14 58%	3 13%	5 21%		3.541	0.931	
10- هناك مشاكل متعددة في رقابة المخزون في ظل الجرد الدوري	6 25%	13 54%	3 13%	2 8%		3.958	0.880	
11- قد يساهم استخدام طريقة الجرد الدوري في تشجيع البعض على اختلاس اجزاء من المخزون	4 17%	8 33%	9 38%	3 13%		3.541	0.931	
12- قد تساهم طريقة الجرد الدوري في تخفيض ارباح الشركة	3 13%	12 50%	4 17%	4 17%	1 4%	3.5	1.102	
13- ان طريقة الجرد الدوري مخالفة للاطار النظري للمحاسبة.	2 8%	9 38%	6 25%	7 29%		3.25	0.989	
المجموع							3.571	

الفرضية الثانية:

الطاقم المالي العامل بالمؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم التي تستخدم طريقة الجرد الدوري متنبه

لمخاطر استخدام طريقة الجرد الدوري المعمول بها حاليا

بالاطلاع على فقرات الفرضية الثانية الموجوده بالجدول رقم (6) نجد ما يلي:

ف-7: في ظل استخدام الجرد الدوري يكون هناك مخاطر متمثلة بفقدان المخزون دون معرفة

ذلك بالوقت المناسب : حققت هذه الفقرة قبولاً جيداً بمتوسط بلغ 3.708 وانحراف معياري

.0.907

- ف8: في ظل استخدام الجرد الدوري يكون هناك عبيء في الجرد الفعلي عند نهاية الفترة المحاسبية: حققت هذه الفقرة قبولا جيدا بمتوسط بلغ 3.5 وانحراف معياري 1.021.
 - ف9: عدم وجود سجلات محاسبية مفصلة في ظل الجرد الدوري يجعل متابعة المخزون امر صعب: حققت هذه الفقرة قبولا جيدا بمتوسط بلغ 3.541 وانحراف معياري 0.931.
 - ف10: هناك مشاكل متعددة في رقابة المخزون في ظل الجرد الدوري : حققت هذه الفقرة قبولا كبيرا بمتوسط بلغ 3.958 وانحراف معياري 0.880
 - ف11: قد يساهم استخدام طريقة الجرد الدوري في تشجيع البعض على اختلاس اجزاء من المخزون: حققت هذه الفقرة قبولا جيدا بمتوسط بلغ 3.541 وانحراف معياري 0.931.
 - ف12: قد تساهم طريقة الجرد الدوري في تخفيض ارباح الشركة : حققت هذه الفقرة قبولا جيدا بمتوسط بلغ 3.5 وانحراف معياري 1.102.
 - ف13: ان طريقة الجرد الدوري مخالفة للاطار النظري للمحاسبة : حققت هذه الفقرة قبولا مقبولا بمتوسط بلغ 3.25 وانحراف معياري 0.989.
- وبما ان المتوسط العام لجميع فقرات الفرضية الثانية بلغ 3.571 فيمكن قبول الفرضية والموافقة على ان الطاقم المالي العامل بالمؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم التي تستخدم طريقة الجرد الدوري متنبه لمخاطر استخدام طريقة الجرد الدوري المعمول بها حاليا .

الجدول رقم (7) تحليل الفرضية الثالثة

السؤال	الفرقة الأولى	الفرقة الثانية	الفرقة الثالثة	الفرقة الرابعة	الفرقة الخامسة	الفرقة السادسة	الفرقة السابعة	المتوسط	معيار انحراف			
14- عدم دراية ادارة الشركة باهمية طريقة الجرد المستمر تحد من استخدامها	2	8%	17	71%	1	4%	3	13%	1	4%	3.666	0.916
15- تدخل اصحاب الشركة بالادارة يحد من استخدام طريقة الجرد المستمر	5	21%	15	63%	2	8%	1	4%	1	4%	3.916	0.928
16- عدم استعداد اصحاب الشركة لشراء برامج محاسبية يحد من دون التمكن من استخدام طريقة الجرد المستمر	4	17%	13	54%	5	21%	2	8%			3.791	0.583
17- عدم توفر خبرات بالشكل الكافي تحد من استخدام طريقة الجرد الدوري	3	13%	14	58%	4	17%	3	13%			3.708	0.750
18- ارتفاع كلفة تطبيق الجرد المستمر تحد دون استخدامها	3	13%	11	46%	6	25%	4	17%			3.541	1.020
المجموع											3.725	

الفرضية الثالثة:

يوجد هناك معوقات امام المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم تحول دون تمكنها من تطبيق طريقة الجرد المستمر

بالاطلاع على فقرات الفرضية الثالثة الموجوده بالجدول رقم (7) نجد ما يلي:

- ف14: عدم دراية ادارة الشركة باهمية طريقة الجرد المستمر تحد من استخدامها : حققت هذه الفقرة قبولاً جيداً بمتوسط بلغ 3.666 وانحراف معياري 0.916.
- ف15: تدخل اصحاب الشركة بالادارة يحد من استخدام طريقة الجرد المستمر : حققت هذه الفقرة قبولاً كبيراً بمتوسط بلغ 3.916 وانحراف معياري 0.928.
- ف16: عدم استعداد اصحاب الشركة لشراء برامج محاسبية يحد من دون التمكن من استخدام طريقة الجرد المستمر : حققت هذه الفقرة قبولاً جيداً بمتوسط بلغ 3.791 وانحراف معياري 0.583.
- ف17: عدم توفر خبرات بالشكل الكافي تحد من استخدام طريقة الجرد الدوري : حققت هذه الفقرة قبولاً كبيراً بمتوسط بلغ 3.708 وانحراف معياري 0.750.
- ف18: ارتفاع كلفة تطبيق الجرد المستمر تحد دون استخدامها : حققت هذه الفقرة قبولاً جيداً بمتوسط بلغ 3.541 وانحراف معياري 1.020.

وبما ان المتوسط العام لجميع فقرات الفرضية الثالثة بلغ 3.725 فيمكن قبول الفرضية والموافقة على انه

يوجد هناك معوقات امام المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم تحول دون تمكنها من تطبيق طريقة الجرد المستمر

النتائج والتوصيات

النتائج

يمكن تقسم النتائج الى نوعين من النتائج كما يلي:

أولاً: نتائج من وجهة نظر الباحثين:

بعد ان طرح الباحثون هذا الموضوع في منتديات المحاسبة عبر شبكة الانترنت (منتدى فردوس الاستاذ الدكتور نعيم دهمش رحمه الله، ومنتدى دليل المحاسبين، ومنتدى محاسبة دوت نت) وتداولاه مع اعضاء تلك المنتديات المتخصصين بالمحاسبة والذي يعمل غالبيتهم في المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم تم الاتفاق بالاغلبية على النقاط التالية:

١- الاسباب التي دعت هذا النوع من المؤسسات الى استخدام طريقة الجرد الدوري تتلخص

بالتالي:

طبيعة السلعة التي تتعامل بها تلك المؤسسات وتقوم بشرائها وبيعها من حيث تعدد الاصناف وانخفاض كل من تكلفتها وهامش ربحها، مما يجعل طريقة الجرد الدوري اقل تكلفة واكثر منفعة. اعتماد اغلب تلك المؤسسات على الانظمة المحاسبية اليدوية، جعل من الاستحالة على قدرتها باستخدام طريقة الجرد المستمر. تدخل اصحاب المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم بالقرارات الادارية كان له سبب مباشر بعدم تمكن اغلب تلك المؤسسات عن حوسبة انظمتها المحاسبية. مقاومة التغيير من قبل بعض الجهات الادارية.

٢- اعتبار طريقة الجرد الدوري مخالفة للاطار النظري للمحاسبة للاسباب التالية:

لا تقوم هذه الطريقة على تسجيل الحدث وفقا لما نص عليه معيار المحاسبة الدولي رقم 2 في فقره وتحويل الاصل المتداول الى مصروف عند بيعه وانما يكون هناك فجوة زمنية الى حين نهاية الفتره المحاسبية.

رغم ان طريقة الجرد الدوري تم العمل بها وفقا لمحدد التكلفة والمنفعة، الا انها تتعارض مع محدد التحفظ، من منطلق ان تخفيف التكلفة قد يساهم من خلال هذه الطريقة بجعل الرقابة على المخزون ضعيفة جدا وبالتالي ونظرا لهامش الربح الضعيف فان اي فقدان بالمخزون سيؤثر على الربح بشكل مباشر

في حالة تجاوز محدد التكلفة والمنفعة من خلال حوسبة انظمة المحاسبة في المؤسسة فلا يجوز البقاء على استخدام طرق مخالفة

طريقة الجرد الدوري تجعل المعلومات المفصح عنها خلال الفترات المحاسبية معلومات غير ملائمة وغير موثوقة لانها لا تمثل ارض الواقع الخاص بالمخزون

٣- ضرورة الغاء طريقة الجرد الدوري في حالة حوسبة الانظمة

ثانيا: نتائج الدراسة وفقا للجانب العملي

بعد ان قام الباحثون بقياس فروض البحث تم التوصل للنتائج التالية:

١- يدرك الطاقم المالي العامل بالمؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم التي تستخدم الجرد الدوري

لاهمية ضرورة استخدام طريقة الجرد المستمر

٢- يدرك الطاقم المالي العامل بالمؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم التي تستخدم الجرد الدوري

مخاطر هذه الطريقة

٣- تشير عينة الدراسة الى ان اهم المعوقات التي تحول دون تمكن المؤسسات الصغيرة ومتوسطة

الحجم من استخدام طريقة الجرد المستمر الى:

عدم دراية ادارة الشركة باهمية طريقة الجرد المستمر.

تدخل اصحاب الشركة بالادارة

عدم استعداد اصحاب الشركة لشراء برامج محاسبية

عدم توفر خبرات بالشكل الكافي

ارتفاع كلفة تطبيق الجرد المستمر تحد دون استخدامه

التوصيات

يوصي الباحثون وبعد اتفاق اغلب اعضاء المنتديات المحاسبية على توجيه دعوه لكل من مجلس معايير المحاسبة الدولية، والشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم، نحو الغاء طريقة الجرد الدوري وللابد والبدأ باستخدام طريقة الجرد المستمر واقتراح ان يدرج مجلس معايير المحاسبة الدولية الزامية الاستخدام للجرد المستمر ضمن معايير المحاسبة الدولية. ولتحقيق هذه الدعوه فان الباحثين يوصون بالتوصيات التالية المكملة للتوصية الرئيسية والتي يمكن تلخيصها بما يلي:

- ١ - تثقيف ادارة المؤسسات بشكل عام واصحاب المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم من خلال دورات مهنية متخصصة بأهمية تطبيق طريقة الجرد المستمر، وكيف انها اصبحت اقل تكلفة من طريقة الجرد الدوري في ظل حوسبة الانظمة، وتحقق رقابه عالية ومتوائمة مع روح الاطار النظري للمحاسبة.
- ٢ - حوسبة انظمة جميع المؤسسات بشكل عام وانظمة المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم بشكل خاص، وتثقيفهم بأهمية هذا الامر وتدني تكلفته الحالية نظرا للتطورات المتسارعة في هذا المجال.
- ٣ - تثقيف الادارات المالية بجميع المؤسسات بشكل عام وبالمؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم بشكل خاص بألية عمل الماسح الضوئي المرتبط بالانظمة المحوسبة وقدرته المتناهية على اختصار الوقت وتحقيق الدقة العالية المبنية على ترميز المنتجات، وتسجيلها محاسبيا وتمكين المؤسسة من جرد مخزونها ببسر وسهولة وسرعه عالية جدا وفغي جميع الاوقات وتحقيق افضل مستويات الرقابه.
- ٤ - ادراج تشريع او اية معينة بالزام المؤسسات جميعها دون استثناء بحوسبة انظمتها.

المصادر

• الكتب:

١. المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية 2003، جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، الاردن، 2003. معيار رقم 2
 ٢. المبادئ التوجيهية للمحاسبة والإبلاغ المالي الخاصة بمؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، 2003. UNCTAD/ITE/TEB/2003/6
 ٣. السوافيري، فتحي رزق. المؤتمر العلمي المحاسبي الثاني . المحاسب وتحديات القرن الحادي والعشرين. اثر استخدام الحاسب الإلكتروني على أساليب المراجعة 1998.
 ٤. فرنون كام، ترجمة رياض العبد الله، نظرية محاسبية، جامعة المستنصرية، العراق، 2000.
- 5- Paton, William, and A. Littleton, **An Introduction to Corporate Accounting Standards**, (AAA, 1940).
 - 6- Souganen, R., Accounting Theory and the Large Corporation, The Accounting Review, July 2000.
 - 7- Kieso, and others, Intermediate Accounting, 12th edition, John Wiley & Sons, 2007. P 370

• المراجع عبر شبكة الانترنت

- **Accounting Horizons.**
<http://accounting.rutgers.edu/raw/AAA/pubs/horizons.htm>
- **Journal of Accountancy.**
<http://www.aicpa.org/pubs/jofa/joahome.htm>
- **The Accounting Review.**
<http://accounting.rutgers.edu/raw/AAA/pubs/acctrev.htm>
- **American Institute of Certified Public Accountants, Inc.**
<http://www.aicpa.org>
- **American Accounting Association.**
<http://accounting.rutgers.edu/raw/AAA/pubs/.html>
- **Arab Society of Certified Accountants (ASCA).**
<http://www.ascasociety.org/>
- **Department of Accounting, College of Business Administration, University of Illinois at Chicago.**
<http://accounting-net.actg.uic.edu>
- **Institute of internal auditors.** <https://theiia.org>